كوبنهاجن - تنفيذ GAC للوائح ICANN الجديدة - الجزء 1
الأحد، الموافق 12 مارس 2017 – من الساعة 09:30 ص إلى 10:30 ص بتوقيت وسط أوروبا
اجتماع ICANN58 | كوبنهاغن، الدانمارك

الرئيس شنايدر: الموضوع حول تنفيذ GAC للوائح الجديدة وهو الأمر الذي نعمل عليه منذ فترة. ومن ثم، فهو مستحق للنقاش.

ربما قبل الانتقال إلى موضوع الأوراق وخطواتنا التالية، يجب أن أقدم معلومة لكم هذا الصباح، كان لدي اجتماع حيث دعا العاملون في ICANN المشرفين من EC لمختلف المشاركين الخمسة في المجتمع الممكن، ASO وccNSO وGNSO وALAC وGAC، لاجتماع لمناقشة كيف يمكن تطوير هذه الإجراءات الموجودة في الوقت الراهن على الورق، مع العلم أنه، كما تم إخطاركم، سيكون هناك حالة آتية حسين سيكون علينا استخدام هيكل المجتمع الممكن قريبًا للغاية.

قرر مجلس الإدارة تغيير نطاق لجان الحوكمة وبناء هيكل جديد يتطلب في حد ذاته لوائح أساسية، أو تغيير اللوائح التي تمثل اللوائح الأساسية، بما يعني أن على المجتمع الممكن أن يوافق على هذا التغيير.

أما بالنسبة للطريقة التي يبدو عليها الموضوع، فهو لا يبدو محل جدل كبير بمعنى أن الأشخاص يجدون المنطق أو الأسباب المنطقية أو يفهمون أسباب مجلس الإدارة في اتخاذ هذا القرار في الاجتماع في لوس أنجلوس في سانتا مونيكا في بداية شهر فبراير.

يرغب الجميع الآن بالأساس في استخدام هذا كتمرين أول، سأسميه اختبار، إلا أنه شيء يمضي في هذا الاتجاه، ولحسن الحظ، شيء ما ليس جدليًا للغاية حول الموضوع لمعرفة كيفية نجاح هذه العملية. وكانت لدينا مناقشة هذا الصباح، على سبيل المثال، عن الجداول الزمنية الضيقة للغاية التي يتضمنها هذا. كيفية استخدام اجتماعات ICANN العامة مقابل الاجتماعات الافتراضية وما إلى ذلك، وكيفية التعامل مع حد 21 يومًا و24 ساعة التي

ملاحظة: ما يلي هو ما تم الحصول عليه من تدوين ما ورد في ملف صوتي وتحويله الى ملف كتابي نصّي. ورغم أن تدوين النصوص يتمتع بدقة عالية، إلا أنه قد يكون في بعض الحالات غير مكتمل أو غير دقيق بسبب وجود مقاطع غير مسموعة وإجراء تصحيحات نحوية. تُنشر هذه الملفات لتكون بمثابة مصادر مساعدة للملفات الصوتية الأصلية، ولكن لا ينبغي أن تُعامل معاملة السجلات الرسمية.

يجب على ممثل أي لجنة استشارية أو منظمة دعم الاستجابة في النهاية، وكيفية إدارة كافة هذه الأمور.

لا تزال التوقعات أو الخطة حتى الآن أنه سيكون هناك منتدى للمجتمع منظم في جوهانسبرج في اجتماع ICANN التالي. وسيتم تطوير هذا في الأسابيع والشهور القادمة.

لذا، علينا الاستعداد للمشاركة في هذا الهيكل في جوهانسبرج ونعم، المساهمة من جانبنا في نجاح هذا النموذج.

كما قلت، لحسن الحظ أن هذا موضع ليس محل جدل كبير. لذا، يمكننا بالفعل التركيز على العملية وقضاء بعض الوقت في التفكير في كيفية القيام بهذا بأفضل صورة.

كما أننا سنستمر في إخطاركم بكيفية تطور هذا. لكني أعتقد أننا يجب أن نستخدم هذا كحافز للوصول إلى أو بناء الإجراءات والفهم العام لدينا لكيفية المشاركة في هذا الهيكل بصورة أكثر تماسكًا بقليل، حتى نكون مستعدين في هذا الصدد، على الأقل في منتدى المجتمع الذي سينعقد في جوهانسبرج. وسأتوقف هنا وأترك الكلمة إلى توم، الذي يعمل معي على الأوراق التي حصلتم عليها مع المقترحات.

يعتمد هذا على المناقشات وعلى المنطق الذي بدأنا في وضعه في حيدر أباد والذي اعتقدنا أنه بداية جيدة لهذا النقاش. وأعتقد أننا يجب أن نحاول التركيز بالفعل على العناصر المنتظمة للقيام بمهمتنا وتحقيق النجاح لهذا النموذج ومعرفة كيف يمكننا تلبية مهام دورنا بأفضل صورة في هذا الهيكل.

لذا، سأسلم الكلمة إلى توم الذي سيتناول سريعًا الوثائق التي استلمتم كجزء من الأوراق الموجزة للسلسلة الثانية من الأوراق الموجزة. إذن توم، تفضل من فضلك. شكرًا.

توم ديل: شكرًا لك، توماس. وطاب صباحكم جميعًا. بينما ننتظر عرض النظرة العامة في وثيقة الموجز على الشاشة، أعتقد أنها تمت مشاركتها بالفعل على Adobe Connect.

وحتى أضيف إلى ما قاله توماس، أولاً، هذه العملية والأسلوب الخاص بالأمانة من خلال العمل عن قرب مع رئيس اللجنة الاستشارية الحكومية لإعداد المعلومات والاقتراحات لكم اعتمادًا على متابعة ما ناقشته اللجنة الاستشارية الحكومية، كما يتذكر العديد منكم، بالتفصيل في الاجتماع الأخير في حيدر أباد. لذا، فأنا أعتقد أننا لا نطرح أي مشكلات هنا لم يتم التطرق لها فيما كان نوعًا من المناقشة الموسعة التي كانت في اللجنة الاستشارية الحكومية حول اللوائح الجديدة في اجتماع حيدر أباد.

تم إعداد المادة ببعض التفاصيل. وقد أرسلنا وثيقة نظرة عامة، التي ترونها على الشاشة وسأتطرق إليها خلال لحظات. كما أننا أرسلنا ثلاثة وثائق أكثر تفصيلاً. وتغطي الوثائق التفصيلية الثلاث ثلاثة مواطن من نصيحة اللجنة الاستشارية الحكومية إلى مجلس ICANN، على وجه الخصوص، تحديد النصيحة بالإجماع في اللجنة الاستشارية الحكومية ونصائحها الأخرى.

بعد ذلك، كانت هناك وثيقة تتعلق باللجنة في المجتمع الممكن، بما في ذلك، إجراءات اللجنة الاستشارية الحكومية في التعامل مع نوع المشكلات الذي ذكره توماس لتوه، وهي أول مسألة يتم طرحها بموجب الإجراءات الجديدة فيما يتعلق بالموافقة على تغيير اللوائح الأساسية. لذا، فقد تم اقتراح بعض الإجراءات هناك.

وأخيرًا، يوجد موجز تفصيلي يتعلق بكيفية تعامل اللجنة الاستشارية الحكومية في التعيين في الجهات الخارجية بصورة عامة. وكما تعرفون، لهذه المشكلة تاريخ طويل أيضًا.

تم عرض المشكلات، كما نعتقد، بتسلسل منطقي. ومرة أخرى، هذا يعكس طلبكم مزيد من المعلومات في حيدر أباد. والتسلسل المنطقي هو، أولاً، النظر في كيفية تخصيص نصيحة اللجنة الاستشارية الحكومية كنصيحة بالإجماع. لأن هذا المصطلح له معنى محددة للغاية بموجب اللوائح الجديدة. وعلى وجه التحديد، كيف يمكن التعامل مع أي اعتراضات قد يطرحها أعضاء اللجنة الاستشارية الحكومية من وجه نظر تحقيق نوع من النصيحة بالإجماع، إن كان هذا ممكنًا على الإطلاق.

مع تصنيف هذه الأمور، يمكن بعد ذلك أن تنتقل اللجنة الاستشارية الحكومية إلى كيفية المشاركة في المجتمع الممكن على المستويات المختلفة من التصعيد، بدءًا من استلام الشكاوى أو الطلبات ومنتديات المجتمع ومحاولات حل المشكلات وبعدها، في النهاية، ممارسة صلاحية المجتمع كأحد أعضاء المجتمع. وفي النهاية، السؤال الخاص بتعيينات اللجنة الاستشارية الحكومية، بالرغم من أنه ربما لا يكون من المهم، نظرًا لأن أول مشكلتين لم يتم حلهما بعد، ليس فقط تعيينات المناصب الجديدة بموجب اللوائح، ولكن أيضًا بصورة عامة أكثر لأنكم تدركون أن اللجنة الاستشارية الحكومية ليس لديها إجراءات معتمدة للتعيينات لمجموعة من الجهات في ICANN بما في ذلك المجموعات المجتمعية وعملية وضع السياسات ومجموعات عمل عملية وضع السياسات والمجموعات لغرض معين وما إلى ذلك. وتعتمد اللجنة الاستشارية الحكومية الإجراءات عند الحاجة، وبما يكون لغرض معين، وهو الذي ينص الموجز على اقتراحات لبدائل عنه.

لذا، حتى نتطرق بسرعة إلى محتويات الأوراق الموجزة، فهي جميعا تتضمن بعض المقترحات. وأنا متردد في استخدام المصطلح "رجل القش." فبهذا المصطلح الكثير من الرطانة، إلا أنها تعكس المناقشات المتعمقة مع رئيس اللجنة الاستشارية الحكومية. لذا، ما يتم اقتراحه أولاً في وثائق الموجز هذه مع نصيحة اللجنة الاستشارية الحكومية إلى مجلس الإدارة هو وضع بعض الإجراءات ولكن التعامل مع الرسمي من أعضاء اللجنة الاستشارية الحكومية إلى نصيحة اللجنة إلى مجلس الإدارة. ويتمثل الاقتراح في أنه إذا كان اعتراض رسمي واحد ستتم إعادة نظر النصيحة في اجتماع لاحق ولكن لا يسمح بمنع النصيحة بالإجماع إذا لم يوجد مزيد من التأييد. وأخيرًا، إذا كان هناك عدد محدود من الاعتراضات، يتم نظر أي نصيحة على أنها نصيحة اللجنة الاستشارية الحكومية ولكن ليس نصيحة بالإجماع من اللجنة. هذه أول ورقة موجزة. وسنعود إلى هذا بمزيد من التفصيل. أنا متأكد من أن توماس سيرغب في قول المزيد.

المجموعة الثانية من المقترحات في الموجز تتعلق بمشاركة اللجنة الاستشارية الحكومية في المجتمع الممكن. والوثيقة التي نشرناها تعرض هذه الأمور. أولاً، تعرض عددًا من المبادئ الإرشادية للجنة GAC للمشاركة في كافة مراحل عملية التصعيد. ثانيًا، تتعامل مع بعض الترتيبات لتأييد تمثيل رئيس GAC في إدارة المجتمع المُمكن. وتتمثل إدارة

المجتمع الممكن ببساطة في الهيئة التجميعية للمشاركين من كافة المنظمات الداعمة واللجان الاستشارية الأخرى. ثالثًا، تقترح الورقة للمراحل 1 و2 و3 من عملية التصعيد، والتي تمثل بالضرورة طلبات، ومؤتمرات هاتفية ومنتديات مجتمع، أن يكون للجنة GAC دورًا فعالاً في كافة هذه المراحل. وسيتم اقتراح مسار العمل من قيادة اللجنة الاستشارية الحكومية وسيتم اتباعه إذا لم يوجد أكثر من ثلاثة اعتراضات. وفي هذه الحالة، سيتم إجراء مناقشة كاملة في GAC. الآن، تحاول الورقة الربط بين قواعد نظر الاعتراضات الرسمية في الورقة الأولى وكيفية استخدام هذا في الوصول إلى نتائج GAC في المجتمع الممكن.

وفي النهاية، بالنسبة للمراحل الأربع من عملية التصعيد، التي يمارس فيها المجتمع، بما في ذلك اللجنة الاستشارية الحكومية، بالفعل معًا صلاحيات المجتمع، فإن المقترح هو أن تعتمد اللجنة الاستشارية الحكومية موقفًا مع أو ضد ممارسة الصلاحيات فقط في حالة وجود إجماع فيها.

أخيرًا، وبسرعة شديدة، فيما يتعلق بتعيينات اللجنة الاستشارية الحكومية في الجهات الخارجية، تعرض الورقة الثالثة ببساطة أن اللجنة الاستشارية الحكومية تنظر في بعض الإجراءات للتعيين، بما في ذلك معايير الاختيار المحتملة وأيضًا إرشادات الأداء والتقارير للمعينين. لذا، فهذا هو التسلسل المنطقي كما أتمنى لكيفية إعداد الموجز. وكما قلت عدة مرات، ولا يمكنني التأكيد بما يكفي، فقد تم إعداد هذا بالتشاور القريب للغاية مع رئيس اللجنة الاستشارية الحكومية، وسأترك له الكلمة الآن لبدء النقاش. شكرًا لك، توماس.

الرئيس شنايدر: شكرًا لك، توم. لدينا حتى الساعة الثانية عشر لهذا، وكما سمعت فلدينا بالأساس ثلاثة عناصر. الأول هو كيفية البدء أو كيفية تحديد نصيحة اللجنة الاستشارية الحكومية، النصيحة بالإجماع، وكيفية التعامل مع ما نسميه عدد محدود أو صغير للغاية من الاعتراضات. أما العنصر الآخر فهو المشاركة في المجتمع الممكن. والثالث هو التعيين في الجهات الخارجية. لذا، فقط لمعرفة كيفية استغلال الوقت، فأنا اقترح المرور بهذه الوثائق بهذا الترتيب. وربما يكون مثل قراءة أولى للتعرف على ما إذا كانت هناك مشكلات، وهل توجد

آراء متنوعة، وبعدها سيتيح لنا هذا تخصيص الوقت لموضع التحديات الأكبر، في حالة وجودها، إذا كان هذا مناسبًا لك. أعتقد أننا يجب أن نبدأ بالأول من بين العناصر الثلاثة الذي يمثل نصيحة اللجنة الاستشارية الحكومية إلى مجلس الإدارة.

كما أوضح توم، فنحن نبنى بالأساس على مناقشة حيدر أباد والتي تستند بالطبع على اللوائح نفسها. لذا، ففي اللوائح، كما تعرفون، لدينا الآن مستويان مختلفان من تفاعل مجلس الإدارة مع نصيحة اللجنة الاستشارية الحكومية. المستوى الأول هو التفاعل المتوقع من مجلس الإدارة على نصيحة اللجنة الاستشارية الحكومية، بغض النظر عما إذا كانت هناك اعتراضات أم لا. وبعدها، يتمثل المستوى الثاني في الرد المتوقع من مجلس الإدارة حول نصيحة اللجنة الاستشارية الحكومية بالإجماع، مع كون حرف "سي" الكبير يمثل الإجماع الكامل على النصيحة بدون أي اعتراضات رسمية. ولديكم بعض المقترحات حول كيفية التعامل مع هذا. وبالطبع، ما لا يوجد في اللوائح إلا أنه ما لدينا في المبادئ التشغيلية هو أنه في حالة عدم وجود إجماع على الإطلاق في اللجنة الاستشارية الحكومية حول موضوع محدد، فيجب نقل مجموعة الآراء الكاملة إلى مجلس الإدارة حول الموضوع المحدد. وهذا مثل الأمر الثالث، لنقل، مستوى عدم وجود إجماع على الإطلاق. لذا، هل توجد أية أسئلة أو تعليقات حول الوثيقة والمقترحات التي تتضمنها وكيفية التعامل معها في المستقبل؟ نعم، مصر.

ممثل مصر: شكرًا لك، توماس. وشكرًا لك يا توم أيضًا. شكرًا لكما على الجهود والأوراق الموجزة. فقد كان هذا مفيدًا للغاية ومتوازنًا بصورة جيدة.

لدي سؤال فيما يتعلق بفئة نصيحة اللجنة الاستشارية الحكومية. وأعتقد أن لدينا أربعة فئات هنا، الصفحتان 2 و3. ولدي لبس إلى حد ما حول الفرق بين 2 و3. نصيحة اللجنة الاستشارية الحكومية والنصيحة بالإجماع واسعة بما يكفي ولكن بما يصل إلى ثلاثة اعتراضات رسمية حيث ينص الرقم 3، نصيحة اللجنة الاستشارية الحكومية، أيضًا على اتفاق واسع ولكن مع عدد محدود للغاية من الاعتراضات الرسمية. لذا، لست متأكدًا من الفرق هنا.

الرئيس شنايدر: شكرًا. بالنظر لهذا مرة أخرى، هناك عنصران في هذا الأمر. الأول هو كيفية التعامل مع الاعتراضات الرسمية عبر إطار زمني، وأعتقد أنه مذكور في مكان ما في الوثيقة، في تقرير مجموعة العمل المجتمعية، فقد أتيحت بعض الحرية صراحة إلى اللجنة الاستشارية الحكومية في تحديد كيفية التعامل مع واحد أو عدد محدود للغاية من الاعتراضات التي يمكن أن تمنع، لنقل، أو تحظر وجود نصيحة بالإجماع في GAC عبر فترة محددة لكن ليس دائمًا، إذا لم يكن لديكم، على سبيل المثال، اعتراض واحد فقط على نصيحة اللجنة الاستشارية الحكومية المقترحة، التي يمكن أن تمنع هذا من أن يكون نصيحة بالإجماع من GAC كما هي محددة في اللوائح وهذا هو المقترح للتفكير فيه ربما لاجتماع واحد حتى الاجتماع التالي، إذا كان هناك من سينضم في الاجتماع التالي، عضو آخر من GAC، إلى هذا الاعتراض، فسيكون لهذا نفس التأثير بأن نصيحة GAC المقترحة لن تكون نصيحة بالإجماع كما هي محددة في اللوائح. وفي حالة عدم انضمام وفد آخر إلى الاعتراض أو يؤيد هذا الاعتراض، فسينتهي الاعتراض، لنقل، بمعنى أنه لا يمكنه بعد ذلك منع هذه النصيحة المقترحة من التعامل معها على أساس أنها نصيحة بالإجماع بدون اعتراض رسمي. وهذه محاولة لتنفيذ احتمالية أنها تم تقديمها صراحة وكانت جزءًا من الاتفاق أيضًا في GAC في ذلك الوقت عند عدم الاعتراض على تقرير مجموعة العمل المجتمعية بأنه سيكون هناك طريقة خفية في كيفية التعامل مع هذا الإجماع وغياب تعريف الاعتراض الرسمي. لذا، هذا عنصر واحد.

أما الآخر في المقترح، فهو أن هذا يمكن أن يذهب حتى الاعتراضات الرسمية الثلاثة. ومن المحتمل أن يتم دعم هذا في الاجتماع التالي حتى لا ينتهي. وبعد ذلك، العنصر التالي، وهو النقطة رقم 3، نصيحة اللجنة الاستشارية الحكومية التي تستند إلى اتفاق المجلس ولكن ليس الإجماع، والذي سيكون المستوى الثاني من نصيحة GAC الذي سيتم توقعه في اللوائح، ولكن معرفة أن هذه النصيحة، لن تحتاج، في حالة رفض مجلس الإدارة لها، أولاً، إلى أغلبية بنسبة 60% في مجلس الإدارة للرفض. ويمكن رفض هذا بأغلبية بسيطة في مجلس الإدارة، ولن يترتب عليه الإجراء المبين في اللوائح الذي يتم

قصره صراحةً على نصيحة GAC بالإجماع بدون اعتراض رسمي. لذا، فهذا هو المستوى الأدنى من التأثير وهناك هذه الاثنين.

لذا، بالأساس 1 و2 معًا. والنقطة هنا هي مقترح حول كيفية تفعيل احتمالية أن على GAC الموافقة، إذا كان لدينا اعتراض واحد أو لنقل ما يصل إلى ثلاثة، سيتم تحديد عدد، فيمكننا تدوين هذا ويمكن أن يمنع هذا النصيحة بالإجماع لبعض الوقت. وبعد ذلك، سيكون لدى كافة أعضاء اللجنة الاستشارية الحكومية الآخرين فرصة النظر في هذا، والنظر في أسباب الاعتراض، واتخاذ قرار فيما إذا كانوا سيرغبون في الانضمام للعضو أو الأعضاء في هذا الاعتراض. وإذا انضم الآخرون، فإن هذا سيعني أن هذه ليست نصيحة GAC بالإجماع كما هو مبين في اللوائح. وفي حالة عدم انضمام أي شخص خلال فترة زمنية محددة، فهذا يعني أن هذا سيتم نظره كنصيحة بالإجماع، وفقًا للوائح. وأتمنى أن أكون أوضحت ذلك. وأعتقد أن النص المعني للوائح وعرض التقرير في الوثيقة بحيث يمكنكم الرجوع إليها ومعرفة من أين يأتي هذا. شكرًا. ممثل مصر.

ممثل مصر: فقط سؤال متابعة سريع للغاية. لذا، في رقم 3، عندما نقول، مع عدد محدود للغاية من الاعتراضات الرسمية، فهل يعني هذا أكثر من ثلاثة ولكنه لا يزال صغيرًا، أعني؟

الرئيس شنايدر: يرجع الأمر إلى اللجنة الاستشارية الحكومية في اتخاذ قرار فيما إذا كنتم تريدون، أعني، في الأجزاء الأخرى من ICANN، أن لديهم انطباعات بنسبة 70% أو 80% مهما يكن لشيء ما لا يتطلب إجماعًا كاملاً بمعنى عدم وجود اعتراضات، لذا، فهي تسمح بعدد ما من الاعتراضات. لذا، إذا كنا نستخدم هذا، فيمكننا تحديد نسبة مئوية محددة أو عدد من الاعتراضات، أو يمكننا ترك الأمر كعدد محدود وبعدها نترك الأمر، في حالة وقوع هذا، لتحديد هذا في وقتها. إليكم المقترح. هذه هي بداية النقاش. وهذا مقترح لمحاولة وتنفيذ الموقف في اللوائح الجديدة مع هذه المستويات المختلفة من النصيحة.

ولكن هذا بالطبع مهم للغاية ونحتاج لنظره بجدية. وما نريده وكيف سنتفق على ما نريد، وكيف سنفعله بالفعل. شكرًا. ممثل مصر.

ممثل مصر: أجل. سؤال آخر أخير، وأنا أرغب في التعامل معه بدون اتصال إذا كنت الوحيد المشوش. ولكني أحاول فقط لمعرفة أن العدد الصغير للغاية أقل من ثلاثة أو أكثر من ثلاثة؟ كما أحاول معرفة كيفية تصنيف المستويات المختلفة. لذا، فهل هذا إجماع أكثر أم إجماع أقل؟ شكرًا.

الرئيس شنايدر: شكرًا. ليس هذا شيئًا يمكن لأي شخص أن يخبر به اللجنة الاستشارية الحكومية. وتحتاج اللجنة الاستشارية الحكومية لاتخاذ قرار بنفسها. وهذه هي المقترحات التي يجب أن تساعدنا في العثور على طريقة لتنفيذ أو وضع الإجراءات وفقًا للوائح الجديدة. لذا، سواء كانت ثلاثة أو عدم وجود عدد أو فلنقل واحد فقط أو مهما يكن، أو سواء كنا نستخدم كافة هذه المستويات الأربعة، فهذا مجرد مقترح. شكرًا. لدي ممثل الصين ثم ممثل إيران ومن ثم ممثل أستراليا والدانمارك.

ممثل الصين: شكراً لك، سيادة الرئيس. وشكرًا توم، على تلخيص هذه الورقة، وشكرًا لك سيادة الرئيس وتوم على إعداد هذه الورقة.

ولدي بالفعل أمران أود الحصول على توضيح لهما. وقد تم طرح هذا بالفعل أول مرة من منال. ويتعلق الأمر بعدد صغير للغاية. ويبدو بالنسبة لي أن العدد ثلاثة، بين قوسين، نصيحة اللجنة الاستشارية الحكومية، اتفاق واسع ولكن مع عدد محدود للغاية من الاعتراضات الرسمية. ترون الرقم 4 بين القوسين، نقل مجموعة آراء إلى مجلس الإدارة، أكثر من عشرة اعتراضات. ويبدو بالنسبة لي أن العدد المحدود هو عشرة. لذا، سيادة الرئيس، لقد أجبت بالفعل على ذلك بأن الأمر يرجع لنا لمناقشة هذه المشكلة الآن.

لذا، أريد فقط أن أسمع آراء الزملاء الآخرين حول هذا الموضوع بخصوص ما هو العدد المحدود للغاية.

الأمر الثاني هو أن هذه الورقة اقترحت أسلوبًا عند وجود اعتراض رسمي محدد، يبدو أن الأسلوب المقترح في هذه الوثيقة هو أن نعتمد أسلوبًا يمكننا به بعد إجراءات محددة تجاهل هذا الاعتراض الرسمي الواحد المحدد. وسؤالي هو، هل يجب أن ننقل أيضًا وجهة نظر اعتراض رسمي واحد محدد إلى مجلس الإدارة في حالة اعتماد هذا الإجراء. شكرًا.

الرئيس شنايدر: شكرًا. وهذا مرة أخرى شيء يمكن أن تتخذ فيه اللجنة الاستشارية الحكومية قرارها، في حالة عدم وجود إجماع كامل بدون أي اعتراض رسمي، وفي حالة وجود نصيحة بدون اعتراضات، فإن الأمر يرجع إلى اللجنة في تحديد ما إذا كانت هذه الاعتراضات سيتم نقلها إما بالاسم أو بدون أسماء أو تقديم أسباب لسبب الاعتراض، وهذا موقف جديد مع اللوائح الجديدة، حيث علينا وضع طرق خاصة بنا للتعامل مع هذا أو الرد على هذا الموقف الجديد. لذا، فالأمر مطروح للمناقشة. لدي إيران وسويسرا وأستراليا والدانمارك وكندا.

ممثل إيران: شكرًا لك، توماس. أعتقد أن فهمنا مختلف عن فهم توم. مختلف تمامًا. فقد اختلط الموقف تمامًا. وما تم الاتفاق عليه في مجموعة العمل المجتمعية وفي اللوائح ونحتاج لتعديله بصورة موسعة. بدءًا من التعامل مع نصيحة اللجنة الاستشارية الحكومية من قبل مجلس الإدارة، مع تقسيمه إلى جزئين. والنصيحة، نصيحة اللجنة الاستشارية الحكومية مع الإجماع التام في اللجنة ولكن ليس إجماع اللجنة بالكامل. يجب عكس المصطلح. إجماع تام في اللجنة الاستشارية الحكومية. وقد تم النص على هذا في اللوائح، في غياب الاعتراضات الرسمية.

بالتالي، شرح ما هو موقف الإجماع التام في اللجنة الاستشارية الحكومية. وهذا يعني أنه في حالة رفض مجلس الإدارة لنصيحة اللجنة بأغلبية 60% من مجلس الإدارة، فلا تزال

هناك حاجة، لأن هذا إجماع تام، للعودة إلى اللجنة الاستشارية الحكومية والعثور على يوم عمل لحل الموضوع بصدق.

بعد ذلك، يتمثل النوع الآخر من النصيحة في النصيحة التي لا تتضمن الإجماع التام. النصيحة العادية مع العديد. وفي هذه الحالة، في حالة رفض مجلس الإدارة لذلك، فإنه لا يحتاج للعودة إلى اللجنة الاستشارية الحكومية. هذا كل ما في الأمر. وستكون هذه هي نقطة البداية.

وجميع هذه الأرقام هنا تقديرية تمامًا. لذا، علينا تعديل هذا، وعلينا عدم الاندفاع في هذا الموقف. والأمر معقد للغاية، ونحن نحتاج للذهاب إلى الخبراء المشاركين في نشاط مماثل وليس وضع الأمر بناءً على فهم شخص ما أو اثنين. لذا، فالأمر يتطلب اتخاذ إجراء. ولا أنظر إلى ذلك كقراءة أولية. بل أعتقد كمسودة سننظر فيها في هذا الأمر. ولا أعرف ما إذا كان لدينا وقت للقيام بهذا في هذا الاجتماع أم لا، ولكن لا تزال هناك حاجة لإعادة الصياغة الكاملة.

شكرًا.

الرئيس شنايدر: شكراً لك ممثل إيران. حسنًا، بالفعل، أحاول التحقق من هذا. وربما يكون هناك شيء ما، خاصة في العنوان الثاني أو الثالث، وليس هذا إصدارًا صحيحًا مطلقًا، وليس الإصدار النهائي، إلا أنه إصدار عامل بينهما تم إرساله. لذا، فأنا على وشك المحاولة والتحقق.

لكن، بالطبع، أنت محق، ولا يوجد تعارض، ولدينا هذان الموقفان. الأول يتمثل في التعامل مع النصيحة والتي تسري على كافة أنواع النصائح والثاني هو التعامل مع النصائح التي تسري على نصيحة اللجنة الاستشارية الحكومية، سواء كانت بإجماع تام أم كامل من اللجنة وهو أمر سننظر فيه ونصححه عند اللزوم، إلا أنه لا يوجد اعتراض رسمي.

لذا، فهذان هما الأمران. أما الثالث، فهو موقف وجود آراء متنوعة سيتم نقلها. ولم يرد أي ذكر لهذا في اللوائح، كما قلت، لكن هذا بالطبع جزء من مبادئ التشغيل لدينا، وسنقوم بهذا.

في موقف نصيحة اللجنة الاستشارية الحكومية مع عدم وجود اعتراضات، لدينا، كما قلت سابقًا، خيار التعامل مع اعتراض واحد أو عدد محدود من الاعتراضات لطرح تسلسل زمني يمكن أن يمنع الإجماع التام. وهذا أحد الخيارات لدينا. ويمكننا اتخاذ قرار باستخدام هذا. ويمكننا اتخاذ قرار بعدم استخدام هذا. الأمر متروك للجنة GAC.

تتمثل الفكرة في طرح هذا في الجزء الذي لدينا إجماع تام حوله. لذا، فكيف إذا أردنا التعامل مع اعتراض واحد أو عدد محدود للغاية، وطول المدة التي يمكن أن يمنع فيها هذا نصيحة اللجنة الاستشارية الحكومية. لكني سأحاول وأعثر على الوثيقة لمعرفة ما إذا كان هناك بالفعل إصدار صحيح تم إرساله.

ممثل سويسرا هو التالي. شكرًا.

ممثل سويسرا: شكراً لك، سيادة الرئيس.

ربما سيكون من الجيد وجود إصدار نهائي، إذا كان هناك بعض الخلل في الوثيقة. لكن على أي حال، من حيث المبدأ، بالرغم من وجود خوف لدي من استخدام هذه الكلمة هذا الصباح، أعتقد أن الفكرة وراء الورقة، كما أفهم، هي أن لدينا ثلاثة مستويات: الإجماع التام من اللجنة الاستشارية الحكومية وفقًا للوائح، وبعدها، هناك هذا العنصر الخاص باعتراض رسمي واحد الذي يمكن إدارته والتعامل معه الاجتماع القادم، وإذا لم يكن هناك دعم، فلن يمنع هذا الإجماع التام. أعتقد أن هذا أسلوب جيد في التعامل. وهو أيضًا ألوب جيد، أعتقد، كما أنه متسق للغاية مع ممارستنا دائمًا للحفاظ على اتفاق واسع بالمستوى التالي من النصيحة الذي يترتب عليه ببساط الحاجة لرد من مجلس الإدارة، إلا أن هذا لا يترتب عليه إجراء حل مقبول، وأننا لدينا اتفاق واسع مع عدد محدود للغاية من الاعتراضات الرسمية.

لقد رأيت أو فهمت أن المستوى سيكون حوالي ثلاثة. ويمكننا بالطبع مناقشة هذا. وفي النهاية، ستكون الأعداد دائمًا تقديرية، إلا أننا سيكون علينا العثور على عدد ما في النهاية لوجود بعض التوقع.

يتمثل المستوى الثالث بالفعل في أنه إذا كان لدينا أكثر من هذا العدد المحدود للغاية من الاعتراضات، فنحن لا ندعوها حتى نصيحة، لأنه مجموعة من الآراء. لذا، مرة أخرى، ثلاث مستويات: إجماع تام، عدم اعتراض مع احتمالية إدارة اعتراض واحد في الاجتماع التالي، المستوى الثاني، نصيحة اللجنة الاستشارية الحكومية مع ما يصل إلى ثلاثة اعتراضات، والمستوى الثالث، مجموعة آراء إذا كان هناك أكثر من هذا.

وأعتقد أن هذا هو المقصود. أجل.

الرئيس شنايدر: شكرًا. ممثل أستراليا.

.

ممثل دولة أستراليا: شكراً لك، سيادة الرئيس. سجلت الحكومة الأسترالية عدة مرات كما أعتقد في تأييدنا لاتخاذ القرار بالإجماع. وأعتقد أنها طريقة جيدة لاتخاذ القرارات. فهي تضمن إمكانية سماع أصوات كافة الدول، سواء كانت صغيرة أم كبيرة.

كما أعتقد أن هذا القرار بالإجماع من GAC مهم للغاية. وعندما تتفق كافة الحكومات على رأي واحد، فهذا أمر له وزنه. وأعتقد أننا إذا كنا سنغير تعريف الإجماع، فنحن نخاطر باستبعاد جزء من قوة النصيحة عند وجود إجماع.

لذا، أعتقد أن الإجماع هو عدم وجود اعتراض رسمي. وفي حالة عدم إمكانية تحقيق إجماع، فأعتقد أننا يجب أن نتابع القيام بما نقوم به دائمًا. نوع من تقدم مجموعة من الآراء. وأعتقد أننا يجب أن ننظر فيما نقوم به إذا كانت هناك مجموعة آراء. كما أعرف أنه في الماضي كنا نقول نوعًا ما أن بعض الحكومات تعتقد هذا وبعض الحكومات تعتقد هذا. ربما نريد التفكير فيما نقوم به عند عدم اتفاق بعض الحكومات. فهل يريدون تعريف أنفسهم وقول سبب عدم موافقتهم أو ما إذا كانت هناك مجموعة أمور يمكننا القيام بها إذا لم يكن هناك إجماع تام، إلا أني لا يمكنني أن أؤيد أي تغييرات في تعريف الإجماع.

شكرًا.

الرئيس شنايدر: شكرًا لك، ممثل أستراليا.

ممثل الدنمارك.

ممثل الدانمرك: شكرًا.

أولاً، شكرًا للسفارة على الجبنة السويسرية الليلة الفائتة. لقد كانت جيدة، إلا أني أعتقد أنها ثقيلة على المعدة وفي رأسي. وهذا هو سبب أني لم أفهم بالفعل المقترح مع ثلاثة أو عدد محدود أو عشرة. فأنا مشوش قليلاً. وإذا كان ما قاله ممثل سويسرا يقصد به ذلك، فأنا أعتقد أني أفهم الآن أفضل قليلاً، إلا أنه سيكون من الجيد وجود مخطط عندما يمكننا رؤية ما يتعلق به هذا الاقتراح بالفعل. لذا، يمكننا مناقشة ما إذا كان هناك اقتراح جيد أو اقتراح مخادع جيد، فما المستوى الذي يجب أن يكون.

ولكن، من وجهة نظرنا، فنحن متوافقون للغاية مع ما كان يقوله المتحدث السابق من أستراليا. ونحن نعتقد أنه من المهم للغاية أن نحافظ على الإجماع التام.

كذلك، أعتقد أننا، في هذا المنتدى، ناقشنا قبل هذا وهناك، خلال تواجدي هنا، حالة واحدة كانت دولة واحدة ستمنع شيئًا يتم إدارته. لذا، إن أمكن، يمكننا نظر هذا الجزء من المقترح على أنه طريقة إيجابية، جزء من التفكير، أولاً، للذهاب إلى الإجماع التام.

وأعتقد أن هناك قوة فعلية لنصيحة اللجنة الاستشارية الحكومية عندما نحقق هذا.

شكرًا.

الرئيس شنايدر: شكرًا لك، ممثل الدانمارك.

كندا.

ممثل كندا: شكرًا، سيادة الرئيس، وصباح الخير جميعًا، وشكرًا مرة أخرى على الاستقبال الليلة الفائتة.

سأشارك الآراء التي تم التعبير عنها. وأنا فقط أقرأ من اللوائح وهي بالفعل تنص على "اعتماد قرار يستند إلى الاتفاق العام في غياب أي اعتراض رسمي." وهذا يبدو واضحًا إلى حد ما. وأنا بالفعل مرتبك قليلاً بخصوص أننا لدينا هذه المناقشة الطويلة ونوع من المناضلة حول هذا عندما يبدو الأمر واضحًا. وأعتقد أننا ناقشنا هذا بقدر كبير من التفصيل في مراكش. وكان هذا أساس الاتفاق على الوصول إلى الاتفاق يستند إلى إجماع اللجنة الاستشارية الحكومية بالاتفاق العام في غياب أي اعتراض رسمي.

تؤيد كندا منذ وقت طويل الحاجة لإجماع تام، لأن هذه نقطة قوة لنصيحة اللجنة الاستشارية الحكومية، كما قال الزملاء.

وعندما يكون لدينا موقف إجماع، فإن المجتمع يصغي. وهذا ما ورد بوضوح شديد في اللوائح. وسيكون هناك رد على النصيحة بالإجماع.

كما أننا ندعم فكرة وجود آلية لدعم، بدون وجود اعتراض. لذا، فالفكرة هي أنكم لا يمكنكم منع الإجماع. وأعتقد أن هذا مقترح حكيم جدًا وتم استخدامه في الماضي. والاستخدام الدائم لمجموعة آراء يسمح للأشخاص بعدم التأييد -- للدول التي لا تؤيد قدرة تسجيل عدم التأييد. ومرة أخرى، هذه ممارسة دائمة في اللجنة الاستشارية الحكومية.

كما أننا مهتمون بمحاولة التحديد والتقدير بثلاثة أو أقل من عشرة. ويبدأ الأمر في التعقيد بالفعل. لذا، أعتقد أن لدي ممارسة دائمة بالإجماع التام في غياب أي اعتراض رسمي، وبعدها، فكرة عدم منع الإجماع ومجموعة الآراء، يبدو هذا معقولاً وحكيمًا، يتماشى مع ممارساتنا القائمة وسيكون متسقًا ومواكبًا لما اتفقنا عليه في الماضي.

حسنًا، شكرًا جزيلاً.

الرئيس شنايدر: شكرًا لك، ممثل كندا. وربما يكون من المفيد توضيح أن هذا ليس اختراعًا من جانبنا إلا أنه محاولة للتفاعل مع اللوائح الجديدة وتقرير مجموعة العمل المجتمعية، والذي بالطبع يمثل نتيجة لمن يتذكرون اختبار الإجهاد 18، والنقاش الذي أجريناه وبعدها العثور على طريقة تكون مقبولة للجميع لتنفيذ هذا التعريف الجديد للإجماع أو هذا التمييز بين نوعي النصيحة الجديد على اللوائح. وهذه محاولة لعرض طرق ناجحة إلى حد ما لعرض هذا في المبادئ التشغيلية في النهاية.

لدي ممثل مصر ثم البرازيل وإسبانيا وإيران والولايات المتحدة.

بالمناسبة، حسنًا، لدينا عشر دقائق حتى الاستراحة، وبعدها سنرى ما إذا كان يمكننا إرسال، سنتحقق من الوثيقة، ما إذا كانت بالفعل المناسبة.

شكرًا.

ممثل مصر: شكرًا لك، توماس. وأتوافق مع ما قيل بخصوص أهمية الإجماع، خاصة ما تم اقتراحه بعدم وجود صوت واحد أو رأي واحد يمكنه منع الإجماع، لذا، أعتقد أن هذا أسلوب معقول.

مع ذلك، فسبب طلب الكلمة كان التوافق مع ما قاله ممثل سويسرا. لذا، كنت مرتبكًا بخصوص المستويات الأربعة كما وصفت في الوثيقة، إلا أنه إذا كان المقصد هو الفئات الثلاث كما أوضحها ممثل سويسرا، فإن هذا يتوافق مع فهمنا أيضًا.

شكرًا.

الرئيس شنايدر: شكرًا لك، ممثل مصر.

البرازيل.

ممثل البرازيل: شكرًا، لك توما، وشكرًا لك على الاستقبال الليلة الماضية.

حسنًا، لن أدقق كثيرًا للغاية في هذا، إلا أني سأتذكر أننا نعارض باستمرار فرض هذه القاعدة الخاصة بالإجماع لأننا مقتنعون بالكامل أن هذه ليست طريقة طبيعية لعمل الحكومات. فالإجماع هو الطريقة المفضلة دائمًا، بالطبع، إلا أنه في حالة عدم وجود إجماع، فيجب أن تقرر الحكومات. وفي أي من وجميع المنتديات، المؤسسات، ستكون هناك طرق للحكومات لاتخاذ قرارات وعرض وجهات نظرهم.

لذا، فنحن نعتقد بشدة أنه بقبول هذه القاعدة، ويمكنكم تذكر أن الوفد الخاص بي مع آخرين، نعارض بشدة، ولكن ليس هناك إجماع في اللجنة الاستشارية الحكومية بتأييد هذه المعارضة. لذا، فقد انتهينا إلى صياغة تشير إلى أنه في حالة وجود إجماع تام، فيمكننا أن نقول، أننا يمكن أن يكون لنا تأثير أكبر في العملية. ليس حق اعتراض، ولا فرض رغبتنا، ولكنه تأثير. وفي حالة عدم الوصول إلى إجماع، فيمكن رفض النصيحة بسهولة.

لذا، أعتقد أن هذا كان رغبة أغلبية اللجنة الاستشارية الحكومية. ولن نعود إلى هذا مرة أخرى.

ولكن، بقبول هذا، فأعتقد أننا نحاول الوصول إلى حل لمفهوم الإجماع لمحاولة جعله أكثر فاعلية ووجود بعض التأثير وهو ما أضعنا فرصة القيام به. أعتقد أن القرار تم اتخاذه في الوقت المناسب. وأعتقد أنه مخالف لما اعتادت الدول القيام به في المنتديات الأخرى.

كما سأعارض للغاية المشاركة في النقاش لإعادة صياغة الإجماع بطريقة لا تكون طبيعية ولا الطريقة التي نراها في المنتديات الأخرى.

أعتقد أنه من الجيد لنا محاولة استكشاف الطرق التي يمكننا بها تجنب موقف يكون فيه هناك صوت واحد فقط، ويمكن أن تمنع معارضة واحدة الإجماع، إلا أنه في نهاية الأمر، إذا كان هناك صوت واحد سيقف ضد ذلك، لا يمكننا أن نقول أنه إجماع. لذا، لا يمكننا محاولة التحايل بالتعبيرات.

ومرة أخرى، أعتقد أننا أضعنا فرصة وجود تأثير أقوى في هذه العملية. فقد ابتعدنا. والأمر الآن دون طائل. فلا يمكننا العودة ومحاولة الحل للمفهوم وتحديد الإجماع وعدم الإجماع. فنحن نعرف ما هو الإجماع.

هذا كل شيء. شكرًا.

الرئيس شنايدر: شكرًا. شكرًا لك، ممثل البرازيل. حسنًا، الإجماع هو الإجماع. انظر في آليات الإجماع التي لديكم في هذه المؤسسة، ثم، سننظر في الأمر.

إسبانيا.

ممثل إسبانيا: شكرًا. ورأيي مماثل للذي عبر عنه ممثل البرازيل. ويمكنني إضافة أنه إذا كنا سنتمسك برؤية أن الإجماع يعني اتحاد الآراء، فنحن نمنع أنفسنا من الإمكانية التي أتاحتها اللوائح الجديدة من إمكانية إصدار اللجنة الاستشارية الحكومية لنصيحتها، التي لا يزال يجب نظرها من قبل مجلس الإدارة، وأن المجلس عليه شرح أسباب رفضه النصيحة، حتى إذا لم يكن عليه رفضها بأغلبية 60% من الأصوات.

لذا، فالطريقة التي يبني بها المقترح عملية اتخاذ القرار في اللجنة الاستشارية الحكومية معقولة للغاية لأنها تسمح للجنة بإصدار نصيحتها التي لا تزال مهمة وتجب مراعاتها من مجلس الإدارة.

شكرًا.

الرئيس شنايدر: شكرًا.

إيران.

ممثل إيران: شكرًا لك، توماس. وأعتقد أن علينا النظر في خلفية الموضوع. عندما تم اقتراح اختبار الإجهاد رقم 18 الشهير من شخص ما ولاتفاق في مجموعة العمل 1 من مجموعة العمل المجتمعية، فقد طرحنا النقطة المتعلقة بأن الطريقة المذكورة للإجماع التام في اللجنة الاستشارية الحكومية يمكن أن يترتب عليها عدم الوصول أبدًا إلى إجماع تام، لأن حكومة واحدة أو حكومتين يمكنها منع ذلك.

في الاجتماع اللاحق، على وجه التحديد في مراكش، أتى هؤلاء الأشخاص لنا يقولون أن الأمر يعود إليكم في اللجنة الاستشارية الحكومية لتجنب إمكانية استحواذ حكومة أو اثنين على اللجنة بالكامل عبر المعارضة وعدم السماح بذلك.

لذا، فالغرض من هذه الوثيقة، هذا الجزء يبدو أنه يعكس الواقع، هو أن علينا العثور على طريقة لعدم الوصول إلى موقف يمكن فيه لحكومة أو اثنين منع كل شيء.

يقترح مسار العمل هذا أن الاعتراض سيتم تسجيله، إلا أننا (غير مسموع) انتهينا من هذا لاجتماع واحد ونعود في الاجتماع اللاحق ونطلب من الحكومة أو الحكومات بخصوص اعتراضهم على هذا. وهذا يعني أنه ليس لدينا إجماع تام. بعد ذلك، لن يأتي مجلس الإدارة إلينا لأي مفاوضات.

مع ذلك، يجب التذكر المرة القادمة، غذا كان هناك شيء ما، مسار العمل سيقوم بنفس الأمر.

لذا، للوصول إلى شيء مقبول للغاية، يرجى محاولة إعادة النظر في الاعتراضات الرسمية، وأحد الجوانب في هذا هو أنكم سيكون لديكم منع. وهذا يعني أنكم لا تعترضون رسميًا، فلماذا تتحدثون عن الاعتراضات الرسمية ولكن ليس الاعتراضات؟

لذا، من هذا الجانب، الوثيقة محقة. وأنا أؤيد تمامًا ما قاله ممثل البرازيل وممثل إسبانيا وآخرون من أننا نحتاج للتأكد من عدم الاستحواذ على اللجنة الاستشارية الحكومية من عضو واحد أو اثنين. وهذا موضوع مهم للغاية، وهو لب الأمر. فإذا كان بعض الزملاء

سيقولون إنه لا يوجد إجماع تام، فيرجى مراعاة أننا قد لا يكون لدينا إجماع تام على الإطلاق، لأن حكومة واحدة يمكنها منع كل شيء. وهذا ليس مناسباً. شكرًا.

الرئيس شنايدر: شكراً لك ممثل إيران. البرتغال.

ممثل البرتغال: شكرًا جزيلاً. سوف أتحدث بالبرتغالية.

ما أردت قوله في هذه المرحلة نيابة عن البرتغال، هو أننا نتفق مع إسبانيا والبرازيل. لذا، فلن أكرر هذه التعليقات. أريد فقط أن أقول أن التعريف الحالي لنصيحة اللجنة الاستشارية الحكومية هو أهم نقطة ضعف في اللجنة. لذا، يرى بعض الأشخاص أنه، مع انتقال IANA، فإن دور الحكومات في ICANN أقل أهمية. ولا نعتقد أن هذه هي الحالة هنا. فلا يوجد إثبات لأننا نتجه نحو موقف.

مع المشهد العالمي الراهن، نفهم أن الحكومات تلعب دورًا كبيرًا وأننا نحتاج للتفكير معًا فيما نريد القيام به بخصوص دور اللجنة الاستشارية الحكومية؟ هل نريد متابعة إضعافها أم لا؟

الرئيس شنايدر: ممثل الولايات المتحدة، تفضل.

ممثل الولايات المتحدة الأمريكية: لا مشكلة في ذلك. شكرًا. شكرًا لك على هذا المقترح. هذا مثير للاهتمام.

على الاعتراف بأن هناك بعض النقاط التي لدي لبس حولها أيضًا، إلا أنها تصبح أكثر وضوحًا بكثير الآن. لكن، من حيث فهم مستويات نصيحة اللجنة الاستشارية الحكومية

المعروضة، فمن خلال ما أحصل عليه، تم تسليم الكثير من هذا لنا بموجب اللوائح. ويترتب على اللوائح بالأساس مستويين من نصيحة اللجنة الاستشارية الحكومية الآن.

لذا، فإذا كنت أفهم المقترح بصورة صحيحة، كيف يمكننا التعامل مع ذلك؟ فالأول هو النصيحة بالإجماع التام التي تتلقى معاملة خاصة من مجلس الإدارة. أما الثاني فهو نصيحة اللجنة الاستشارية الحكومية مع اعتراض رسمي.

لذا، ففي فهمنا لهذين المستويين المختلفين، نحن مضطرون للاتفاق مع هذا. لأن هذا ما ورد في اللوائح

أما من حيث الاعتراض الرسمي، فنحن نقف مع بعض المواقف الأخرى، التي قدمها كما أعتقد ممثل كندا وممثل أستراليا، في أن الإجماع مطلوب دائمًا. لكن، في الحالات التي لا يوجد فيها اعتراض رسمي، فنحن لا نزال نعتقد أنه الاعتراض الرسمي فردي.

يعجبنا ما تم اقتراحه من حيث خطوات التعامل مع الموقف عند منع دولة واحدة للإجماع. ونحن ندرك أن هناك حاجة لوجود آليات سارية للتعامل مع هذه المواقف. وأعتقد، مع قراءتنا للمقترح، أن هذا شيء يمكن للولايات المتحدة النظر فيه. لذا، فنحن نقدر ذلك كآلية للتعامل مع هذه المواقف.

الخيار الثالث لنصيحة اللجنة الاستشارية الحكومية لا يزال غير واضح لنا.

ولكن، بالانتقال إلى الرابع، فهو مجموعة آراء، مما توصلت إليه، أنه شيء ما نستخدمه بالفعل الآن، صحيح؟ فهو ليس أنكم تطرحون شكلاً جديدًا من النصيحة. وهذا مجرد خيار آخر متاح للجنة في المواقف التي لا يمكن فيها تنفيذ النصيحة.

لذا، إذا كان هذا فهمًا صحيحًا، فأعتقد أنه شيء ما نرغب في متابعة النقاش حوله. شكرًا.

الرئيس شنايدر: شكرًا جزيلاً، ممثل الولايات المتحدة.

وأولاً، سيكون يوم الأحد صباحًا. وبعد استقبال الجبن، يجب أن أخبركم أن الجبن هو شيء ما ثقيل في الهضم عادةً لغير المعتادين عليه.

لكن، لنعود إلى الولايات المتحدة، نعم. الموقف معقد الآن بالفعل أكثر مما سبق.

لذا، فما لدينا الآن في اللوائح، وبعدها أننا قد نقدم استراحة ثم ننتقل إلى نظرة أولى إلى الوثيقة الثانية.

ولدينا الآن نصيحة اللجنة الاستشارية الحكومية. وبالنسبة للتعامل مع كافة نصائح اللجنة الاستشارية الحكومية، لا يوجد ذكر للإجماع. فهي مجرد نصيحة اللجنة الاستشارية الحكومية.

بعد ذلك، لدينا علاج خاص لفهم الإجماع في اللجنة الاستشارية الحكومية على أنه كذا وكذا، مع غياب الاعتراض الكامل. لذا، فهذان هما المستويان لدينا.

لتعقيد الأمر، لدينا احتمالية، إذا كنا نرغب في القيام بهذا، في حالة رغبتنا في الوصول إلى إجماع في غياب الاعتراضات الرسمية، لتحديد كيفية التعامل مع اعتراض واحد أو عدد محدود من اثنين أو ثلاثة أو مهما يكن، في الآراء لما قاله شخص ما عن منع دولة واحدة، أو عدد محدود من الدول، من منع الإجماع مع الوقت.

والسؤال الآن هو: كيف يمكننا صياغة هذا؟ وأولاً، هل نريد صياغته؟ وإذا كان الأمر كذلك، فكيف يجب صياغة هذا بهذا المنطق. والأمر ليس صغيرًا.

لذا، فهناك طرق مختلفة للقيام بهذا. ونحن نحاول التعامل مع هذا. لكن العناصر الأساسية هي أولاً عدم وجود اتفاق على الإطلاق. وهذه هي مجموعة الآراء. وهذا ليس في اللوائح، لكنه شيء قمنا به.

أما الثاني فهو نصيحة اللجنة الاستشارية الحكومية مع عدم وجود إجماع بالضرورة، فقط نصيحة اللجنة. بعد ذلك، يتمثل السؤال فيما سيكون أساس لنا للتمييز بين عدم وجود موافقة على الإطلاق وما نقترحه في هذه الوثيقة كاتفاق واسع. إلا أننا لا نتحدث عن الإجماع. لذا، فقد تم تقديم تعريف الإجماع.

والثالث هو فهم نصيحة اللجنة الاستشارية الحكومية بالإجماع كما هي معرفة في اللوائح. لذا، فهذه هي المستويات الثلاثة لدينا.

بعد ذلك، كخيار، هذه هي كيفية التعامل مع واحد أو عدد محدود للغاية من الاعتراضات الرسمية مع الوقت لمنع دولة واحدة أو اثنين أو ربما ثلاثة من منع نصيحة اللجنة الاستشارية الحكومية بالإجماع.

لذا، أتمنى أن يكون هذا الأمر أمامنا. وعلينا الآن أن ننظر في كيفية التعامل مع هذا.

اسمحوا لي أن أترك الكلمة لمن لم يتحدث حتى الآن ربما. وبعدها، لدينا استراحة، لأننا لن نتطرق لهذا اليوم. فهذا ليس عاجلاً بهذه الدرجة. إلا أنه مهم. لكن الأمر العاجل هو ما سيكون لدينا لاحقًا وهو آليات المجتمع الممكن، وهي مشكلة مستقلة. لذا، أقترح أن يكون لدينا مفوضية الاتحاد الأوروبي والنرويج وبعدها استراحة. سنقوم بتسوية هذا، ومتابعة المناقشات الرسمية، وبعدها الانتقال إلى الورقة التالية.

إذن مفوضية الاتحاد الأوروبي، فليتفضل. شكرًا.

ممثل مفوضية الاتحاد الأوروبي: نعم. شكرًا جزيلاً. وطاب صباحكم جميعًا. هل لي أن أقدم اقتراحًا؟ أعتقد أننا يجب أن نركز على نصيحة اللجنة الاستشارية الحكومية بالإجماع، ونصيحة اللجنة. وسأقترح، لتبسيط الأمور، أن نأخذ خياركم الرابع. لأنكم قد تطلبون أيضًا من مجلس ICANN قراءة النصوص الخاصة بالمناقشات. وهذه ليس نقطة، في وجهة نظرنا، لنعرضها على المجلس، لأنها ليست نصيحة ولا نصيحة بالإجماع، بل مجموعة كاملة من الآراء حول شيء ما ليس نصيحة. لذا، أعتقد أن التبسيط الوحيد، سيكون استبعاد الخيار الرابع.

ففي حالة كانت لديكم نصيحة وليست إجماعًا، فسترغبون ربما في تحديد بعض التوضيحات. وتعتقد مجموعة من الدول هذا، لذا أعتقد أن ذلك سيبسط أكثر الأسلوب، عند موافقتكم.

الرئيس شنايدر: شكرًا لك على ذلك الجهد. لكن، بالفعل، هذا يتفق بالفعل مع المبادئ التشغيلية. وفي حالة عدم وجود اتفاق، سننقل مجموعة الآراء. فالأمر يتعلق بالإجماع. لكن دعونا نضع هذا الأمر نصب أعيننا.

النرويج.

ممثل النرويج: نعم، شكرًا لك، توماس. ستكون تعليقاتنا مماثلة لما تقوله المفوضية. كذلك، ما قالته الدول الأخرى حول الإجماع الموجود، أعتقد أننا يجب ألا نحاول تعقيد الأمر بل نحاول تبسيطه.

لذا، فالنصيحة الحالية التي لدينا، اعتقد أنها يجب أن تأتي ضمن الفئة 2 مع إجماع تام. وهذا ما نقدمه عادةً مع النصيحة، إلا أنه يشكل نصيحة بالإجماع. أعتقد أن علينا التركيز على ما نقوم به، نما تكون لدينا مناسبات للاعتراضات الرسمية؟ وهذا النوع من النصيحة سيأتي بعد ذلك ضمن الفئة الأولى، نصيحة اللجنة الاستشارية الحكومية. لذا، نحتاج بالطبع لدراسة هذه الوثيقة بمزيد من التفصيل ومتابعة المناقشات. شكرًا.

الرئيس شنايدر: شكرًا. دعونا نتوقف هنا، ونذهب لاستراحة. وللاستئناف، ما طول هذه الاستراحة الآن؟ نصف ساعة، حسنًا. في العصر، يكون الأمر معقدًا للغاية بخصوص استراحات الانتقال والأخرى. إنها استراحة لمدة 30 دقيقة. لذا، لنقل الساعة 11:00 إلا خمس دقائق. شكرًا جزيلاً.

[استراحة لاحتساء القهوة]